

تستهدف نمو الإنفاق بنسبة 4.7 بالمائة

«الوطني» مسودة الموازنة الحكومية تشير إلى سياسة مالية توسعية

الإنفاق الاستهلاكي

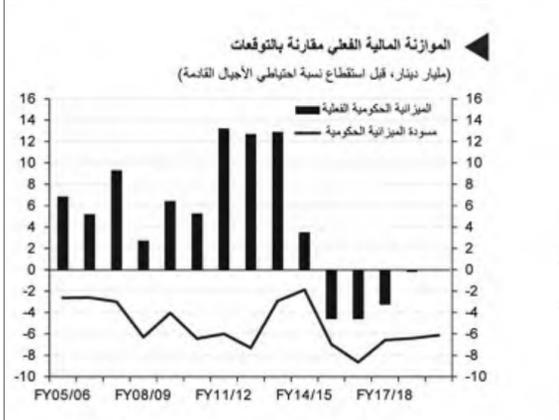
وفقاً لمؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي، تباطأ نمو الإنفاق الاستهلاكي هامشياً إلى 0.7% على أساس شهري في يناير، متراجعاً من 0.9% على أساس شهري في ديسمبر، حيث ارتفع الذي شهدته كل من السلع المعمرة (0.8%) والخدمات (1.2%) قبله تراجع النفقات على السلع غير المعمرة (-0.9% على أساس شهري) للشهر السادس على التوالي. أما على الأساس السنوي، واصل الإنفاق الاستهلاكي تراجعاً وبلغ 1.7%، أي بمعدل انكماش أقل من نسبة 1.9% التي تم تسجيلها في شهر ديسمبر. إلا أنه على الرغم من ذلك، لا تزال توقعات الإنفاق مشجعة إلى حد ما نظراً لارتفاع ثقة المستهلك، وانخفاض معدل التضخم، وزيادة نمو معدلات التوظيف.

معدلات التضخم

ارتفع معدل التضخم في ديسمبر إلى 0.4% على أساس سنوي من أدنى مستوياته خلال 15 عاماً البالغة نسبتها 0.1% في نوفمبر. ويعزى هذا الانعاش المتواضع في الأساس لتباطؤ معدلات الانكماش في بعض المكونات الفرعية الرئيسية للمؤشر.

نمو الائتمان

انتعش النمو الائتماني إلى أعلى مستوياته على مدى 13 شهراً ليصل إلى نسبة 4.3% على أساس سنوي في ديسمبر من 3.0% في نوفمبر، مدفوعاً بارتفاع معدلات الاقراض للشركات والأفراد على حد سواء، إلى جانب الانتعاش المعتاد للقروض بنهاية العام لشراء الأوراق المالية، حيث ارتفعت معدلات الاقراض للشركات بنسبة 5.3% على أساس سنوي مقابل 3.3% في نوفمبر بدعم من التحسن الجيد للقروض العقارية.



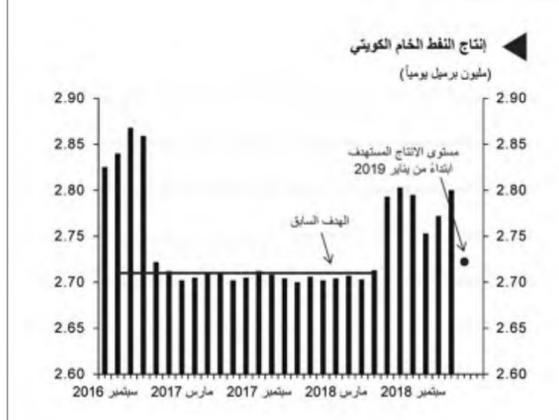
المبيعات العقارية

أنهى السوق العقاري العام 2018 بأداء قوي، حيث بلغت قيمة المبيعات في شهر ديسمبر 470 مليون دينار كويتي، فيما يعد ثاني أعلى مبيعات شهرية يتم تسجيلها المتوسط الشهري لهذا العام، ويعزى هذا الارتفاع الكبير لزيادة أنشطة القطاعات الفرعية الثلاثة، وإن كان أبرزها القطاع التجاري الذي شهد ارتفاع مبيعاته إلى أعلى مستوى له خلال عامين ببلوغها 127 مليون دينار كويتي على خلفية تزايد حجم المبيعات. كما قد يكون هذا القطاع قد استفاد من زيادة عدد تراخيص الأعمال التجارية (المشاريع الناشئة) التي صدرت خلال العام 2018 بدعم من تيسير المتطلبات والإجراءات التنظيمية من قبل وزارة التجارة والصناعة، في حين ارتفعت مبيعات الشقق إلى ثاني أعلى معدل لها في أربعة أعوام ونصف العام، والعقارات والضيافة.

العام، إلا أننا مازلنا نتوقع تسجيل عجز بسيط للعام بأكمله.

معدلات التوظيف

وفقاً للبيانات الرسمية النصف سنوية، سجلت معدلات التوظيف نمواً ملحوظاً خلال العام 2018، حيث ارتفع إجمالي التوظيف بنسبة 4.2% على أساس سنوي في ديسمبر بدعم من زيادة توظيف المواطنين الكويتيين (+3.7%) على أساس سنوي، أعلى مستوياته منذ سنوات عديدة) والعمالة الوافدة (+4.3%) على أساس سنوي، مقابل نمو بنسبة 2.4% في ديسمبر 2017. إلا أن توظيف المواطنين ما يزال الغالب محصوراً بوظائف القطاع العام، والتي ارتفعت بنسبة 4.0% على أساس سنوي، في حين أن نمو فرص العمالة الوافدة نشأ أساساً نتيجة للتوظيف ضمن قطاعات البناء والعقارات والضيافة.



كويتي، ويشمل ارتفاع المصروفات الجارية زيادة بنسبة 7% في بند الأجور والرواتب، وزيادة بنسبة 11% في الإنفاق على السلع والخدمات.

وتشير البيانات الأولية للمالية العامة لفترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2019/2018 (حتى ديسمبر) إلى أن النتائج المالية قد تكون أفضل من الميزانية، حيث تم تسجيل فائض بقيمة 3.6 مليار دينار كويتي خلال هذه الفترة، حيث كان الإنفاق ضعيفاً، في حين ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الإيرادات، ومن جهة أخرى، تراجعت المصروفات بنسبة 3.3% على أساس سنوي مع انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.4%. وذلك، لانخفاض معدل تنفيذ المشروعات المرتبطة بالمصروفات الرأسمالية إلى نسبة 45% من الإجمالي المخصص للعام بأكمله، مقارنة بنسبته 52% مسجلة في نفس الفترة من العام الماضي. وعادة ما تتسارع وتيرة المصروفات في الأشهر الثلاثة الأخيرة من

الكويت لقرارات الأوبك وحلفائها قامت بخفض إنتاجها النفطي بواقع 85 ألف برميل يومياً ليصل إلى 2.72 مليون برميل يومياً، مما سيؤدي إلى تراجع إنتاج النفط الخام برصالي 1% في المتوسط هذا العام مقابل ارتفاعه بواقع 1.4% في العام 2018.

الموازنة الحكومية

قدمت الحكومة مشروع موازنة السنة المالية 2020/2019 إلى مجلس الأمة للتصديق عليه، وتشير الموازنة الجديدة إلى موقف مالي أكثر تيسيراً مع ارتفاع الإنفاق بنسبة 4.7% على أساس سنوي مقارنة بموازنة العام السابق، حيث بلغت قيمتها 22.5 مليار دينار كويتي في الموازنة الحالية. أما على صعيد المصروفات الإجمالية، فتتوقع مسودة الموازنة ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.8% على أساس سنوي إلى 3.3 مليار دينار كويتي، مع ارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 5.3% إلى 19.2 مليار دينار

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس السبت جاء فيه: بعد التقلبات التي شهدتها شهر ديسمبر، انتعشت الأسواق المالية العالمية في يناير بفضل تغيير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياساته النقدية، والتلميح لتبنيته سياسة نقدية تيسيرية وسط آمال في تراجع حدة توترات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وقد ساهمت تلك الأخبار في تعزيز كل من أسعار النفط وبورصة الكويت، مع ارتفاع تلك الأخيرة بنسبة 2.5%، فيما يعد أفضل أداء شهري للسوق الكويتي منذ يوليو الماضي. كما كانت هناك أيضاً أنباء إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي المحلي مع تسجيل معدلات التوظيف والنشاط العقاري نمواً قوياً بنهاية العام الماضي، بما يدعم إمكانية تحسن الدوافع الكامنة للنمو تدريجياً. من جهة أخرى، كانت هناك دلالات هامة من جهة السياسة المالية للحكومة. حيث تشير مسودة الموازنة الحكومية للسنة القادمة إلى تبني سياسة مالية توسعية بما يدعم توقعات النمو على المدى القريب، وإن كان ذلك على حساب ارتفاع مستوى العجز المالي وإمكانية تراجع الاحتياطات للحكومة. انخفاض إنتاج النفط مع تفعيل الأوبك لخفض حصص الإنتاج ارتفع سعر خام مزيج التصدير الكويتي بنسبة 17% في يناير وأنهى الشهر عند مستوى 61 دولار للبرميل معوضاً كافة الخسائر التي سجلها في ديسمبر. حيث تلتفت أسعار النفط دعماً على خلفية انبعاث تشير إلى قيام الأوبك وحلفائها بإحراز تقدم ملموس في مساعيها لخفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً بهدف التخلص من نخمة الامدادات العالمية. وعلى الرغم من عدم توافر الأرقام الرسمية بعد، إلا أن البيانات المتوفرة تشير إلى انخفاض إنتاج أوبك بواقع مليون برميل يومياً في يناير. كما تشير الأنباء عن قيام السعودية بخفض إنتاجها بواقع 0.4 مليون برميل يومياً، فيما يعد أعلى من المستويات المستهدفة. وفي إطار امتثال

تمثل 75.72 بالمائة من رأس مال الشركة

«وربة» يشتري حصة «المتحد» في كميافك



شاهين الغانم و طارق محمود

شركة رائدة في مجال إدارة الأصول والخدمات المالية، وهي باكوورة عملياتنا الاستثمارية لعام 2019 إثر زيادة رأس مال البنك في نهاية العام الماضي والتي أسفرت عن تعزيز قاعدته الرأسمالية لتبلغ 285 مليون دينار كويتي كما في نهاية العام 2018، بزيادة نسبتها 50% حازت بتغطية مساهمي البنك لكامل الأسهم المطروحة مع إجمالي قيمة طرح 90 مليون دينار كويتي»

وفي تقديمه لتعليق البنك الأهلي المتحد تحدث طارق محمود قائلاً: لقد جاء قرار بيع حصة البنك الأهلي المتحد- الكويت في شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار «كميفك» متماشياً مع الأهداف الاستراتيجية المستقبلية للبنك والرأسمالي إلى دعم جهود الهادفة إلى تعزيز أنشطته المصرفية الأساسية. كذلك سوف يتعكس الأثر الإيجابي لهذه الاتفاقية على تحقيق مصالح المساهمين والعملاء على حد سواء.

أعلن كل من بنك وربة و البنك الأهلي المتحد عن توقيع اتفاقية لبيع حصة مجموعة البنك الأهلي المتحد في شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك.ع. «كميفك»، والتي تمثل ما نسبته 75.72% من رأس مال الشركة إلى بنك وربة، رهناً بالحصول على كافة موافقات الجهات الرقابية المطلوبة. وتم توقيع الصفقة بحضور: شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي في بنك وربة و طارق محمود الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك الأهلي المتحد الكويت. وحول الصفقة، تحدث الغانم قائلاً: «ولله الحمد، فإن إنجاز المجموعة المصرفية للاستثمار في بنك وربة بالاستحواذ على حصة مجموعة البنك الأهلي المتحد في «كميفك»، ينبثق من بنود استراتيجيتنا التنموية التي تركز في بنودها الأساسية على إنشاء منصة لإدارة الثروات والأصول وتمكين البنك من تقديم منتجات متكاملة لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات وتسريع خططنا الاستراتيجية من خلال حيازة

بحضور رئيس مجلس الإدارة يوسف الجاسم

«الكويتية» تفتتح مكتبها الجديد في لندن



جانب من افتتاح المكتب الجديد

في شارع بيكر الشهير، وذلك لما له من أهمية كبيرة لعملاء الخطوط الجوية الكويتية الكرام الذين يترددون بكثرة إلى لندن، حيث ارتبط اسم (BAKER STREET) بالخطوط الجوية الكويتية منذ زمن طويل، لذا وبناءً على رغبة عملائنا الأعزاء وتلبية لاحتياجاتهم ومتطلباتهم الكريمة، قررنا إعادة فتح مكتب مبيعات جديد مرة أخرى وبحلة جديدة وليكون في موقع متميز ومعروف يسهل الوصول إليه، حيث أن وجهة لندن تعتبر وجهة رئيسية في جدول رحلات الخطوط الجوية الكويتية، لذا نأمل بأن يلمس الركاب التطوير والتحسين الذي تشهده الشركة.»

وأضاف الجاسم: «سعيد بأن يتزامن افتتاح مكتب لندن الجديد مع حلول الأعياد الوطنية لدولة الكويت في 25 فبراير العيد الوطني و 26 فبراير عيد التحرير ويتزامن أيضاً مع مرور 65 عاماً على تأسيس الخطوط الجوية الكويتية والتي سحتفل بها في مارس المقبل، ويأتي ذلك في إطار سياسة مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية في تدعيم الخدمات المقدمة إلى الركاب الكرام، ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أرفع أسمى آيات التهاني والتبريك إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما وإلى الشعب الكويتي الكريم وذلك بمناسبة الأعياد الوطنية وأن تكون الخطوط الجوية الكويتية عند حسن ظنهم دائماً وأبداً.»

وتابع: «اعتباراً من شهر يونيو القادم ستقوم الخطوط الجوية الكويتية بتشغيل المحطات ذات التشغيل الصيفي أو افتتاح محطات جديدة كغوانزو في الصين ومطار صبيحة وطرابزون في تركيا ونيس عن طريق باريس ولارنكا في قبرص عن طريق بيروت وغيرها، حيث نأمل بتشغيل وجهات أخرى جديدة أيضاً مثل سراييفو وكازابلانكا وياكو وتبليسي، وبصد التوسع إلى خطوط أبعد وذلك بمجرد تكامل أسطول الخطوط الجوية الكويتية اعتباراً من يونيو القادم بالتتابع إلى عام 2026 ليستكمل أسطول الشركة بـ 38 طائرة.»

بدوره، أعرب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر السايبر عن سعادته بإعادة افتتاح مكتب الخطوط الجوية الكويتية في وسط العاصمة لندن متمنياً لـ «الكويتية»، وجميع العاملين بالشركة مزيداً من التوفيق والنجاح في خدمة الوطن والمواطنين وتلبية احتياجات العملاء. هذا وقد ضم وفد الخطوط الجوية الكويتية برئاسة رئيس مجلس الإدارة يوسف الجاسم كل من مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية ماريا هانا، ومدير دائرة العلاقات العامة والإعلام قاين العنزي ومدير مكتب مبيعات الكويتية في لندن مانع المناع.



الجاسم يتوسط الحضور

في لندن، حيث أن وجود المكتب في شارع جيوي ومهم في وسط العاصمة البريطانية سيسهم في تلبية احتياجات المواطنين والمرضى والمصطافين الذين يترددون بشكل دائم على لندن. من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف الجاسم: «يسر الخطوط الجوية الكويتية أن تعلن عن افتتاح مكتب المبيعات الجديد في لندن، وتحديداً

المتحدة. وعلى هامش الافتتاح، تقدم سفير دولة الكويت لدى المملكة المتحدة خالد الدويسان بآيات التهاني والتبريكات بمعاودة افتتاح مكتب الخطوط الجوية الكويتية في شارع «بيكر»، كما عبر عن سعاداته بافتتاح المكتب في هذا الشارع تحديداً، والذي يمثل ارتباطاً تاريخياً في نفوس المواطنين الكويتيين الذين يقضون عطلهم أو أعمالهم التجارية

افتتحت شركة الخطوط الجوية الكويتية مكتب المبيعات الجديد في لندن وذلك برعاية وحضور عديد السلك الدبلوماسي وسفير دولة الكويت في المملكة المتحدة خالد الدويسان ورئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف عبد الحميد الجاسم ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر السايبر ورؤساء وممثلي المكاتب الكويتية وأعضاء السفارة في المملكة

«أجيليتي»: ارتفاع صافي الأرباح إلى 267 مليون دولار في 2018

أكد أن أجيليتي لا تزال ملتزمة بتحقيق هدفها بتسجيل أرباح تبلغ 800 مليون دولار قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلا أن الجدول الزمني قد يمتد إلى ما بعد عام 2020. وبين سلطان أن الشركة حققت نمواً بالإيرادات بلغ 8,6ر بالمائة في عام 2018 مدفوعاً بالنمو القوي عبر خدماتها الأساسية. وأضاف أنها حققت أيضاً زيادة في صافي الإيرادات بنسبة 4,9ر بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق نتيجة لزيادة عائدات خدمات الشحن الجوي واستقرار عائدات الشحن البحري. وأشار إلى أن الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء شهدت زيادة بنسبة 6,3ر بالمائة لتصل إلى 35,9ر مليون دينار (نحو 118 مليون دولار) مدفوعة بقوة عمليات الشحن وخدمات التخزين والتنفيذ. وقال أن أجيليتي للخدمات اللوجستية حققت زيادة في إيرادات خدمات التخزين للطرف الثالث بنسبة 8,7ر بالمائة وزيادة في أحجام الشحن الجوي بنسبة 9,2ر بالمائة وأحجام الشحن البحري بواقع 6,7ر بالمائة.

اعلنت شركة أجيليتي الكويتية للخدمات اللوجيستية أمس السبت أن أرباحها الصافية ارتفعت بنسبة 18,4ر بالمائة خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 81,1ر مليون دينار كويتي (نحو 267 مليون دولار) بربحية 56,06ر فلس للسهم الواحد. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لأجيليتي طارق سلطان في تصريح صحفي أن الأرباح الصافية للشركة عن الربع الأخير من عام 2018 ارتفعت بنسبة 15ر بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 22,2ر مليون دينار (نحو 72,6ر مليون دولار) بربحية 15,35ر فلس للسهم الواحد. وأوضح سلطان أن الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ارتفعت بنسبة 8,4ر بالمائة في الربع الأخير من 2018 لتصل إلى 40,8ر مليون دينار (نحو 134 مليون دولار). وذكر أن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 15ر بالمائة (15 فلساً للسهم الواحد) وأسهم منحة بقيمة 15ر بالمائة (15 سهم لكل 100 سهم) مشيراً إلى أن هذه التوصية خاضعة لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة.